

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، غازي عازر ، د. محمود الرشيدان ، خليفة السليمان

بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٥ رفع النائب العام لدى
محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٤٣/٢٠٠٥ تاريخ ١٥/٥/٢٠٠٥ إلى
محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر
فيها والقاضي :-

(١) - إدانة المتهم
بجناية حمل وحياسة سلاح ناري بدون
ترخيص خلافاً للمادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات
المادتين ودلالة المادة ١١/ج من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة ستة
أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .

٢- إدانته بجناية التنقيب عن الدفائن خلافاً للمادة ٢٦ من قانون الآثار وعملاً بذات
المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة سنة واحدة والغرامة ثلاثة آلاف
دينار والرسوم .

٣- تجريم المتهم
بجناية القتل العمد طبقاً للمادة ٣٢٨/١
من قانون العقوبات وعملاً بذات المادة الحكم بإعدامه شنقاً حتى الموت .

٤- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي إعدامه شنقاً
حتى الموت ومصادرة السلاح المضبوط) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية
واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد
ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ١٩/٦/٢٠٠٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب
في نهايتها تأييد القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد أنّ وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم إلى تلك المحكمة بالتهمة التالية :-

- (أ) جناية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .
(ب) جرم التنقيب عن الدفائن طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الآثار .
(ج) جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد ٣ ، ٤ ، ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وقد ساقّت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهم على أساس منها وتتلى _____ ص :-

[في أن المتهم تربطه علاقة صداقة ومعرفة بالمغدور منذ أكثر من ١٥ سنة حيث تعرف المتهم على المغدور وقام المغدور بإيواء المتهم وإعطائه غرفة على سطح منزله في منطقة جبل الحسين وكان المتهم يساعد المغدور في حفر نفق داخل منزل والده للبحث عن الدفائن وعن الذهب وقد تبين بأن النفق كان بعمق (١٠) أمتار ويتفرع منه نفق بطول (٣٠) متراً أسفل العمارة المكونة من طابقين وخلال تلك الفترة تعرف المتهم على بنت أخ المغدور المدعوة ونشأت بينهما علاقة حب وقد تقدم المتهم لخطبتها إلا أن المغدور رفض ذلك الأمر مما ولد الحقد في نفس المتهم وأخذ يفكر بالخلاص من المغدور وقتله وبعد تفكير هادئ انتهى إلى ضرورة تنفيذ جريمته وأخذ يخطط لكيفية تنفيذها وتدابير وسائلها وقام المتهم بشراء مسدس بمبلغ مائتي دينار وكان دائماً يحمله معه ويخفيه في ملابسه ويتحين الفرصة المناسبة لتنفيذ جريمته وانتظار أن يطلب من المغدور النزول إلى النفق لإكمال عملية الحفر .

بتاريخ الحادث حضر المغدور إلى غرفة المتهم وطلب منه أن ينزل معه إلى النفق لإتمام عملية الحفر وكان الوقت بحدود الساعة الثانية عشرة والنصف ليلاً وبالفعل

نزل المغدور إلى النفق ولحق به المتهم بعد أن قام بتغيير ملابسه ولبس ملابس العمل وحمل المسدس معه وأخفاه تحت قميصه بعد أن تأكد بأن هذه هي الفرصة المناسبة لقتل المغدور والخلاص منه وبالفعل وبعد أن دخلا المغدور والمتهم داخل النفق وكان المغدور يسير أمام المتهم وعلى ركبتيه وعندها قام المتهم بإخراج المسدس الذي أعده مسبقاً لهذه الغاية وقام بإشهاره باتجاه المغدور وقال له (أنت يا أديتي كثير واستغليتي) وبعد أن التفت المغدور إلى المتهم قام المتهم بإطلاق النار على المغدور وأصابه في صدره وبعد أن تأكد من وفاة المغدور قام بسحبه إلى حفرة داخل النفق لإخفاء معالم جريمته ووضع فوق الجثة أكياس من التراب والجبس وبعد ذلك صعد إلى غرفته وأخبر والده المغدور التي استفسرت منه عن ابنها فقال لها أن المغدور غادر إلى منطقة أخرى من أجل العمل وبعد أن تم إلقاء القبض على المتهم اعترف صراحة بقيامه بقتل المغدور ووضع داخل النفق المذكور وقام بتمثيل جريمته والدلالة على مكان وجود الجثة وتم انتشار الجثة من المكان المذكور وتبين أنها بحالة تعفن وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي نتيجة الإصابة بمقذوف ناري في مقدمة الناحية اليمنى من الصدر مستقر داخل الجسم وجرت الملاحقة مع الإشارة إلى أن المتهم وبذات الوقت قد اعترف أيضاً بارتكابه جرمي قتل بالإضافة إلى هذه الجريمة (موضوع هذه القضية) وقام بتمثيل هذه الجرائم من خلال ضبط كشف الدلالة المنظم بواسطة المدعي العام وتم ملاحظته عن كل جريمة قتل على حدة].

باشرت محكمة الجنايات الكبرى تحقيق الدعوى والاستماع إلى أدلتها وبيناتها وبنتيمة المحاكمة توصلت إلى إصدار حكم برقم ٢٠٠٥/٤٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ خلصت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بالتدقيق في البينة المقدمة والمستمعة تجد المحكمة أن واقعة هذه الدعوى وكما تحصلتها وقنعت بها تتلخص بأن المتهم تعرف منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على المغدور ولظروف المتهم الاجتماعية تعاطف معه المغدور وسمح له بالإقامة بالغرفة العائدة لهم والموجودة على سطح منزلهم في منطقة جبل الحسين وبعد ذلك كانا يجلسان معاً ويذهبان معاً إلى جبل الحسين ووسط البلد ونتيجة ذلك أصبحت تربطهما علاقة صداقة ومعرفة وبعد أن توطدت العلاقة فيما بينهما كان المغدور يلوط بالمتهم وكان يدور بينهما حديث حول الدفائن حيث كان المغدور يقوم بحفر حفرة على شكل نفق أسفل

منزلهم للبحث عن الدفائن وكان يقوم بالحفر بشكل مستمر وكان المتهم يساعده في ذلك حيث أصبح النفق بعمق عشرة أمتار ويتفرع منه نفق بطول حوالي (٣٠ م) وقبل شهرين من يوم ١١/١٠/٢٠٠٤ اشترى المتهم مسدس من أحد الأشخاص بمبلغ مائتي دينار وفي صيف عام ٢٠٠٤ حضرت ابنة شقيقة المغدور المدعوة من الضفة الغربية والتي كانت تبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً وأعجب بها المتهم وأبدى رغبته بالزواج بها حيث طلب يدها من جدها والد المغدور الذي وافق على طلبه إلا أن المغدور وشقيقه رفضا ذلك وناقش المتهم المغدور لمعرفة سبب رفضه لخطبة ابنة شقيقه فرد عليه المغدور بقوله له (كيف أخطبك إياها وأنا بنيك) وكذلك ناقش الأمر مع شقيق المدعو لكونه رفض خطبته وبعد أن سأله عن سبب رفضه أخبره مشاهدته والمغدور بوضع لا أخلاقي وبسبب هذا الرفض ولدَ الحقد لديه على المغدور وعزم الأمر على قتل المغدور وفي ليلة الحادث كانت ابنة شقيقة المغدور المدعوة تتواجد على سطح المنزل كعادتها لكونها معتادة السهر على سطح المنزل وحضر المغدور إلى المتهم في الغرفة الموجودة على السطح وطلب منه بعد أن تنزل ابنة شقيقته عن السطح أن يلوط به عندها غضب المتهم من هذا الطلب وطلب المغدور من المتهم أن يقوموا باستطلاع عملية الحفر التي يقوم بها أسفل منزل أهله للبحث عن الدفائن حيث سبق المغدور المتهم بالنزول إلى داخل النفق فاستغل المتهم ذلك وذهب إلى الغرفة الموجودة على سطح المنزل حيث ينام وأخرج المسدس الذي اشتراه قبل مدة شهرين من المكان الذي يخفيه فيه أسفل الفرشه الموجودة على سرير النوم الذي ينام عليه ولحق بالمغدور وشاهده يسير داخل النفق المحفور على ركبتيه بسبب انخفاض ارتفاع النفق وبعد أن اقترب من المغدور ومن مسافة ثلاثة أمتار وعلى الفور خاطب المتهم المغدور بقوله له (أنت ضيعت مستقبلتي وأسأت لي كثيراً) وعندما التفت إليه المغدور كان المتهم قد جهز المسدس وأشهر باتجاه المغدور وأطلق عليه عدة عيارات نارية بقصد الإجهاز عليه فأصابته في صدره وقدميه وبعد أن تيقن من وفاته سحبه لنهاية النفق حيث توجد حفرة داخل النفق ووضع الجثة فيها ووضع فوقها الأتربة وأكياس الخيش المملوءة بالأتربة وتركه وغادر إلى الغرفة الموجودة فوق سطح منزل أهل المتهم وبعد وصوله الغرفة اغتسل وخلد إلى النوم وفي اليوم التالي سأله أهل المغدور عن ابنهم فأخبرهم أنه خرج من المنزل في الصباح للعمل وبقي يتردد على الغرفة مدة ثلاثة أيام متتالية وينام فيها وبعد ذلك استعادت والدة المغدور مفاتيح الغرفة من المتهم وطلبت منه عدم الحضور للغرفة إلا بعد أن يعود ابنها المغدور وفي كل مرة يسأله أهل المغدور عن ابنهم يذكر لهم نفس الرواية الأولى حتى يبعد الشبهة عن نفسه حتى أنه كان يتصل بأهل المغدور ويستفسر منهم عن المغدور وذلك لإبعاد الشبهة عن

نفسه وبعد إلقاء القبض على المتهم اعترف صراحة بقيامه بقتل المغدور وإخفاء جثته داخل النفق وقام بتمثيل كيفية ارتكابه لجريمته والدلالة على مكان وجود جثة المغدور وبعد انتشار جثة المغدور أرسلت للطب الشرعي وذلك لتحديد سبب الوفاة وبعد الكشف على الجثة من قبل لجنة الطب الشرعي تبين بأن الجثة بحالة تعفن وتصبين وتبين وجود جرح مدخل عيار ناري واحد في مقدم الناحية اليمنى من الصدر مستقر داخل الجسم نجم عنه وجود تمزق بالرئة اليمنى نتيجة الإصابة بمقذوف ناري الذي نفذ لتجويف البطن واستقر بعضلة السواس الأيمن وعللوا سبب الوفاة بالنزف الدموي نتيجة الإصابة بمقذوف ناري واحد مستقر بالجسم ومن ثم جرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة توصلت فيه إلى أن ما قام به المتهم من أفعال يشكل جنائية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وفي ضوء ذلك قضت بما يلي :-

- ١- إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمادتين ٣ ، ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة ١١/ج من ذات القانون الحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .
- ٢- إدانة المتهم بجنحة التنقيب عن الدفائن طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الآثار وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ثلاثة آلاف دينار والرسوم .
- ٣- تجريم المتهم بجنائية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .
- ٤- عطفاً على قرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات تقرر المحكمة إعدام المجرم شنعاً حتى الموت وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الإعدام شنعاً حتى الموت .

لم يطعن المتهم بهذا القرار .

ولما كان الحكم مميزاً بحكم القانون على مقتضى المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق هذه الدعوى إلى محكمة التمييز مع مطالعة خطية أبدى فيها أن الحكم جاء مستوفياً لجميع الشرائط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب فيها تأييد القرار المميز .

وفي معالجة الحكم :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى نجد أن هذه الواقعة مستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأخص هذه البيانات :-

١- أقوال المتهم الشرطة التي قدمت النيابة البينة على صحة وسلامة

الظروف التي أعطيت فيها هذه الأقوال .

٢- أقوال المتهم زهير التحقيقية لدى مدعي عام الجنايات الكبرى .

٣- شهادة الطبيب الشرعي الدكتور أمام المحكمة حول التقرير

الطبي القضائي المنظم من قبل الشاهد والمعطى بحق المغدور والذي يحدد فيه سبب الوفاة .

٤- شهادة الملازم حول الضبط مبرز ن/٢ والذي قام فيه المتهم

بالإرشاد والدلالة على المكان الذي كان يخفي فيه المسدس الذي ارتكب فيه قتل المغدور .

هذان الركبان متوفران بحق المتهم

بمعنى أن المتهم فكر في قتل المغدور وأمعن التفكير في ذلك وقد استقرت الفكرة الجرمية في ذهنه بحيث أصبحت جزءاً من عقيدته ولا رجعة فيها ثم قام بتنفيذ جريمة القتل وعليه فإن فعله يشكل سائر أركان وعناصر جناية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وحيث توصل القرار المطعون فيه إلى ذات النتيجة فيكون متفقاً والقانون ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

ج- من حيث العقوبة نجد أن العقوبة المقررة قانوناً لجناية القتل العمد طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات التي جرم بها المتهم هي الإعدام شنقاً حتى الموت وحيث أن العقوبة المفروضة بحق المتهم طبقاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات هي الإعدام شنقاً حتى الموت فتكون متفقة والقانون .

وعليه يكون الطعن مستوجب الرد من هذه الجهة .

وبالبناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مستوفياً لجميع الشرائط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذا فإننا نقرر تأييد الحكم المعروض على محكمتنا وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١١/٧/٢٠٠٥

عضو _____ و _____
 عضو _____ و _____
 رئيس الديوان
 دقق/